ملاحظات رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيخهورست

المؤتمر الإقليمي

"تعزيز دور الأحزاب السياسية والنقابات في دعم المشاركة السياسية للمرأة"

فندق كراون بلازا، الحمرا – بيروت

27 شباط 2015

****

للمطابقة عند الإلقاء

أشكركم على دعوتكم لي إلى هذا المؤتمر الإقليمي. ويسرني أن أرى كل هؤلاء الأصدقاء والزملاء المقتنعين بفائدة المساواة بين الجنسين. في الواقع، ثمة فهم أكثر من أي وقت مضى بضرورة تحقيق المساواة للنساء في أسرنا ومجتمعاتنا وحكوماتنا وبرلماناتنا وأماكن عملنا ونقاباتنا وأحزابنا السياسية.

نحن نعقد الاجتماعات ونشارك في المؤتمرات بصورة منتظمة لأن المساواة بين الجنسين غائبة، ونلقي الكلمة بعد الكلمة ونكتب التقرير بعد التقرير، والكتاب بعد الكتاب، ونحدد أسباب عدم المساواة وما يجب القيام به. لكننا أحياناً ننسى في عملنا الإنجازات المحققة والتقدم المحرز. وأقول بطبيعتي أن الكوب ممتلئ حتى نصفه. وأشعر بأنه يجب أن نعمل دائماً على التغيير الإيجابي الذي لا يمكن أن نبلغه ما لم نكن نحن إيجابيين. غير أننا لا نمتلك ما يكفي من العناصر لنقول إن العالم يتقدم بإيجابية في هذه الأيام، لاسيما عندما يتعلق الأمر بعدد من البلدان في هذه المنطقة.

هناك العديد من النزاعات في العالم والتي تبقي الاتحاد الأوروبي منشغلاً، على غرار النزاعات على الحدود الشرقية في أوكرانيا وفي الجنوب، هنا في منطقتكم، حيث يعاني الحكم في أربع بلدان من تعقيدات بالغة – في العراق وسوريا وليبيا واليمن– إن لم نقل إنه غائب. ويملأ التطرف العنيف الفراغ القائم، لدرجة أن البعض يتحدث عن بلدان ساقطة أو حتى منطقة ساقطة. لذلك فإن رسالتي للنساء في المنطقة ولشعبها ستكون أقوى من أي وقت مضى: يجب المضي قدماً وإنقاذ مستقبل أولادكم.

لقد أشرت مراراً وتكراراً خلال الأعوام الأربعة الماضية التي أمضيتها في لبنان إلى ريادته الإقليمية بالنسبة إلى المشاركة السياسية للنساء. فلبنان كان أول دولة عربية تمنح حق التصويت للمرأة (في عام 1953). واليوم تشارك العديد من النساء بفاعلية في الحياة العامة، وفي الجامعات، والشركات، والشبكات الاجتماعية، ويشكل حسهن المهني مصدر اعتزاز لمجتمعهن. ويمكن للبنان أن يفخر بهذا الإرث ويقدره.

لكن في الوقت نفسه، ما زالت النساء في لبنان غير ممثلات على نحو واسع في الحياة السياسية، لاسيما عندما نقارن النسب ببلدان أخرى في المنطقة. فهناك في الوقت الراهن امرأة وحيدة في مجلس الوزراء، ومع وجود 4 نساء في مجلس النواب، يحتل لبنان المرتبة 139 بين 145 بلداً بحسب اتحادات البرلمانيات. وفي المجالس البلدية، تبلغ نسبة تمثيل النساء 4.9%، فيما تبلغ نسبة رئيسات البلديات 1.5%. ولا تتجاوز مشاركة النساء في النقابات 10% من مجموع الأعضاء، ويشغلن مناصب قيادية بنسبة 2–5% فقط.

وبعدما مضى أربعة أعوام على وجودي في لبنان، ما زال غياب النساء عن السياسة والنقابات يحيرني. وقد طرحت السؤال التالي تقريباً على جميع السياسيين وممثلي المجتمع المدني والأصدقاء: كيف يمكن أن يكون عدد النساء قليلاً لهذه الدرجة في السياسة؟

لم أحصل أبداً على شرح مقنع.

ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تسمعونني فيها أقول إن الكوتا النسائية في الانتخابات المقبلة يمكن أن تشكل تدبيراً مؤقتاً لتشجيع النساء على الترشح للانتخابات أو إنه يجب تطبيق هذه الكوتا على انتخابات النقابات. وأنا لا أطرح هذا الأمر لأننا طبقناه في أوروبا... في الواقع، اعتمدت ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي نظام الكوتا في الانتخابات بموجب القانون، من بينهما اليونان وأيرلندا أخيراً. وتفرض هذه الدول على جميع الأحزاب تقديم ترشيحات عدد من النساء. وفي العديد من البلدان الأخرى، أي نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الأحزاب السياسية الكوتا الطوعية في لوائحها الانتخابية و/أو وظائفها الحزبية. وكان حزب الخضر في ألمانيا في عام 1985 من أوائل من طبق الكوتا التي بلغت نسبتها 50%. ويمكنني أن أعطي الكثير من الأمثال الأخرى، لكن من الواضح أنه ما من حل يمكن تطبيقه على جميع الحالات، فكل بلد مختلف ويحتاج إلى حل خاص به.

نحن اليوم في سنة 2015، السنة التي يحتفل فيها العالم بالعيد العشرين لإعلان بيجنغ ومنصة عمله، والعيد الخامس عشر لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1325 في شأن مساهمة النساء في السلام والأمن. ربما شارك بعضكن في مؤتمر بيجنغ. أنا لم أحضر بالجسد، لكنني فعلت بالفكر... تصوروا لو كان تويتر متوفراً حينها...

في تسعينات القرن الماضي، قمنا بالكثير من العمل في الاتحاد الأوروبي، وما زلنا نفعل لحسن الحظ، في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في منطقة المتوسط وحول العالم. كما أنني كنت شاهدة قبل ذلك بأعوام قليلة على النقاشات الحادة في المؤتمر الدولي للتنمية السكانية في القاهرة. وبعد القاهرة وبيجنغ، عقدت العديد من القمم والاجتماعات المهمة

التي شهدت من جديد معارك حقيقية خيضت بعزم كبير لعدم التراجع عن الالتزامات المقطوعة في القاهرة وبيجنغ. وهذه معارك ما زالت تخاض حتى اليوم يا للأسف.

وبما أننا نتفق جميعاً على أهمية التنوع والمساواة بين الجنسين وما يجب القيام به، فكرت أن أشاطركم تجربة شخصية: وهذا أمر نادراً ما أفعله، لكنني تحدثت إلى الكثيرين عن مسألة التنوع والمساواة وحقوق الإنسان حيث اتفقنا على الكثير من الخطوات، لدرجة أننا نسينا في أحيان كثيرة أن نطرح على أنفسنا سؤالاً رئيسياً هو: متى كانت المرة الأخيرة التي وقفنا فيها وجاهرنا بدعمنا للمساواة بين الجنسين أو عملنا لهذه الغاية؟ ما الذي نفعله في المنزل وفي العمل وفي الشارع وفي حياتنا الخاصة العامة لكي نظهر أنه من الضروري معاملة الرجال والنساء على قدم المساواة؟

وإليكم قصتي: نشأت في عائلة تركز بقوة على روحية العمل، بمعنى أنه لتحقيق إنجاز ما، يجب العمل من أجله. ويكون هذا مع أخذ احتياجات المحيط ورغباته في الاعتبار (أي عدم التركيز على الذات)، مما يعطي ثقة لكم وللمحيطين بكم. وعليه فإن رضاكم وسعادتكم سيساعدانكم في عيش حياة ناجحة. بطبيعة الحال، الحياة ليست سهلة، لكن كانت هذه هي الفكرة باختصار، وكان هناك نوع من سلوك مشابه لنظرية ستيف جوبز "ابق متعطشاً تبقى تواقاً".

فعندما كنا نناقش المسائل الاجتماعية والسياسية على مائدة الطعام، منذ نعومة أظافرنا، كانت أمي – التي لم تحظ قط بفرصة متابعة تعليمها العالي رغم أنها كانت متفوقة في المرحلتين الابتدائية والسنوية، علماً بأن أشقاءها الأربعة الذين كانوا أقل تفوقاً منها قد سمح لهم لا بل أجبروا على الدراسة، بينما هي كان عليها الاهتمام بالمنزل – تشير بهدوء ولطافة في جميع مراحل الحديث، وما زالت تفعل ذلك حتى اليوم، إلى أمثلة عن نساء ناجحات وملهمات في المجال العام. وكانت تقول دائماً إنها في كل انتخابات من أي نوع كانت، ستعطي صوتها للمرأة. الصديقات والأصدقاء الأعزاء، متى كانت المرة الأخيرة التي صوّتم فيها لامرأة؟

لقد شغلني موضوع "التصويت للنساء" كثيراً في حياتي المهنية. فكما تعرفون، أنا لست سياسية وإنما دبلوماسية، ولكنني أرى أنه من مسؤوليتي هنا وفي الخارج أن أعبر عن قناعتي بأنه يجب أن تكون النساء جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار. ولا يكفي القول إن هناك الكثير من المحاميات والطبيبات والعاملات في المجال المصرفي. فالمهم هو العمل على جعل النساء سياسيات وبرلمانيات (النسبة الحالية في المنطقة هي 7 في المئة كما قيل لي) ووزيرات ورئيسات بلديات (تبلغ نسبة النساء بين رؤساء البلديات في لبنان 3.6 في المئة فقط) ورئيسات مجلس نواب ورئيسات جمهورية.

يمكن التوصل إلى هذا الأمر عندما نرى المزيد من النساء يرتقين في سلم القطاع العام حتى أعلى المناصب، مخترقات كل الحواجز.

في لبنان، تشكل النساء 53% من السكان. لكن في القطاع العام، تشغل النساء 13% من مناصب الإدارة العليا. وفي هذا دليل كاف على أن وصول المزيد من النساء إلى مناصب صنع القرار، في القطاعين العام والخاص على السواء، سيؤدي إلى تحسين الحكم وتفعليه. ويجب أن تكون الخدمة المدنية عادة مرآة للمجتمع الذي تخدمه. فهذه قاعدة تحفيز

مجتمع لا يتهاون مع التمييز ضد أي مجموعة أو فرد. ويجب أن تؤدي الخدمة العامة دور المنارة، بمعنى أنها يجب أن تشكل نموذجاً للمساواة بين الجنسين ومصدر إلهام للقطاع الخاص.

لذلك اقترحت المفوضية الأوروبية في عام 2012 تشريعاً بهدف التوصل إلى نسبة 40% للجنس الذي لا يرتقي تمثيله إلى المستوى المطلوب في مناصب مجلس الإدارة غير التنفيذية في الشركات المدرجة في البورصة، باستثناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي عام 2012، كان 85% من أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين و91.1% من أعضاء مجالس الإدارة التنفيذيين من الرجال. واليوم تشكل النساء 17.8% و10% تواليا، مما يعني تحقيق أنه تم توجه إيجابي. لكن الطريق ما زال طويلاً لبلوغ هذا الخليط الضروري جداً لجعل خدماتنا أكثر مساواة وفائدة للجميع. فهذا عمل يومي وشاق، ويسرني أننا جميعاً منضوون فيه.

وللنساء في هذه القاعة، أود أن أطرح فكرة إضافية: توقفن عن تنظيم الاجتماعات المحصورة بالنساء، وعن الطلب إلى النساء التوجه بالكلام إلى النساء. تحدثن في مسائل المساواة بين الجنسين أمام الرجال والفتيان، والشبان وكبار السن. ادعوهن إلى موائدكن واسعين للإلهام والاستلهام. تصرفن كنظيرات يعملن مع جيلنا الشاب. فهذا الجيل في حاجة ماسة إلينا أكثر من أي وقت مضى. وهو في حاجة أكثر من أي وقت ليفهم ما هو صحيح وما هو خطأ، وما الذي تعنيه قيمنا فعلاً، وسبب الدفاع عنها.

شكراً.